تأثير بعض المتغيرات المختارة على معدل البطالة في الجزائر

The impact of some selected variables on the unemployment rate in Algeria

بن تركي أمينة [1،*]، حشمان مولود [2]

[1] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جزائر3 (الجزائر) (benterki.amina@univ_alger3.dz)

[2] كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جزائر3 (الجزائر) (hachemane@hotmail.com)

تاريخ الاستلام: 2020/06/23؛ **تاريخ القبول**: 2021/01/26؛ **تاريخ النشر**: 2021/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2018). يتم الاستعانة بسلاسل زمنية لمتغيرات سنوية، تم الحصول عليها من مصادر متعددة " الديوان الوطني لإحصاء، وزارة المالية، بنك الجزائر، وموقع Stata"، يتم الاعتماد على نموذج ARDL لقياس وتحليل أثر المتغيرات المدروسة على معدل البطالة في الجزائر.

تبين نتائج الدراسة أن معدلات البطالة في الأجل الطويل متوقفة على مستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية، كما تبين أن الإنفاق الحكومي إنفاق غير إنتاجي لا يعمل على إنشاء مشاريع إنتاجية تساهم في خفض معدلات البطالة بقدر ما هو موجه لتمويل مشاريع اجتماعية.

الكلمات المفتاح: معدل البطالة؛ أسعار النفط؛ إنفاق حكومي؛ عرض نقدي.

تصنيف JEL : E24؛ E20.

Abstract: This paper aims to identify the most important factors and variables affecting the unemployment rate in the Algerian economy during the period (1980-2018). we use time series of annual variables obtained from various sources "National Bureau Of Statistics, Ministry of Finance, Bank of Algeria and the site Stata" Based on the ARDL model is used to measure and analyze the impact of the variables studied on the unemployment rate in Algeria.

The results show that long –term unemployment rate are dependent on the level of oil prices in international markets, and government spending is non-productive spending that does not create productive projects that contribute to reducing unemployment rates as much as it is directed at financing social projects.

Keywords: Unemployment rate; Oil prices; Government spending; Money supply .

Jel Classification Codes: E24; E20.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد:

تعد ظاهرة البطالة من بين المعضلات الاقتصادية المعقدة التي تواجه غالبية بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، لما لها من تأثيرات غير مرغوبة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فمعالجتها والتقليل من حدتها يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي تضعها الدول كأولوية عند صياغة سياساتها الاقتصادية، فوفق (Magbool et all ,2013) "يجب على الحكومات ان تعمل على خلق فرص عمل من خلال مختلف الأنشطة الإنتاجية باستخدام جميع وسائل الإنتاج المتاحة، لان البطالة المستمرة لا تؤثر فقط على وضع الدولة مقارنة بالدول الأخرى، بل تؤدي الى مشاكل قاسية، فالبطالة طويلة الاجل تؤدي الى صعوبات مالية، الفقر، التشرد، الجريمة، الإحباط، والعديد من المشاكل الأخرى مثل توتر الاسرة، العزلة الاجتماعية، فقدان الثقة واحترام الذات"[1].الجزائر على غرار كل دول العالم عانت ولازالت تعاني من إشكالية البطالة، وتشكل الشغل الشاغل لها، باعتبارها المحرك الرئيسي للاضطرابات الاجتماعية، والمعرقل الأساسي لعمليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي تعرفها البلاد، جراء انخفاض أسعار النفط، ودخول الجزائر في وضعية تقشف والدعوة الى تبني سياسة ترشيد النفقات الأمر الذي أدى الى تجميد العديد من عمليات التوظيف على مستوى القطاع العمومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى الأوضاع السياسية غير المستقرة التي تشهدها البلاد والتخوف المتزايد لدى فئة الشباب على وجه الخصوص من غلق أبواب التوظيف في وجوههم، في ظل عجز القطاع الخاص بالتكفل باليد العاملة الشابة والمكونة.

لذلك سنحاول في هذه الورقة تحليل إشكالية البطالة في الجزائر من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي أهم المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر؟

تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات:

- تتأثر معدلات البطالة في الجزائر بقيمة الناتج الداخلي الخام.
- هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من أسعار النفط، الإنفاق الحكومي والعرض النقدي

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحديد وتقدير نموذج يمكننا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على البطالة في الجزائر.

- تحليل وقياس أثر المتغيرات المتمثلة: أسعار النفط، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي والعرض النقدي على معدل البطالة في الجزائر.
- المساهمة في تقديم حلول فيما يتعلق بالسياسة المثلى الكفيلة لتخفيض معدلات البطالة في الجزائر من خلال تحديد أهم المتغيرات المسببة لها.

أهمية البحث: يعتبر من الإشكاليات البالغة الأهمية للاقتصاد الجزائري، نظرا للمستويات المرتفعة التي بلغتها معدلات البطالة خصوصا في السنوات الأخيرة، مما يستدعي تحديد أهم العوامل المسببة لها، لغرض اتخاد الإجراءات المناسبة، وتوجيه السياسات المستقبلية للبلاد.

1. دراسة (طاهر جليط، 2016)[2] قامت هذه الدراسة بالبحث في العوامل الرئيسية المتحكمة في معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي، حيث خلصت الدراسة إلى أن معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر، كما توصلت إلى محدودية السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة مقارنة بسياسة الإنفاق العام

2. دراسة [3]**(O'Nwachukw, chinedu Increase 2016)**: قامت هذه الدراسة بمعاينة محددات معدل البطالة في النيجر خلال الفترة (1980-2016) بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، حيث خلصت الى ان كل من معدل التضخم والإنفاق الحكومي يرتبط عكسيا مع معدل البطالة في حين ان حجم السكان يرتبط إيجابيا مع معدل البطالة.

3. دراسة (يحي بوشتة لخضر عدوكة زهرة بوقل، 2016)[4]: هدفت هذه الدراسة من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة للأسلوب الإحصائي للكشف على أهم العوامل المؤثرة على البطالة في الجزائر، بالاستناد إلى طريقة التكامل المتزامن وفق اختباري جوهانسن وانجر جرانجر، كما قامت هذه الدراسة أيضا بتقدير النموذج باستعمال طريقة تصحيح الخطأ لجرانجر، حيث أشارت النتائج إلى العلاقة العكسية بين معدل البطالة و كل من الاستثمار العمومي، معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

4. دراسة (بوالكور نور الدين، 2018)[5]: قامت هذه الدراسة بتحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر، بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، حيث اظهرت النتائج ان معدل البطالة يتحدد بالعرض النقدي، أسعار البترول في الأجل الطويل، اما في الأجل القصير فيتحدد بكل من أسعار البترول، معدل التضخم والانفاق الحكومي.

5. دراسة (وهيبة قحام، سمير شرقرق وآخرون 2020)[6] : عملت هذه الدراسة على تحديد أهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة قصيرة وطويلة بين البطالة

ومحدداتها، وأن أهم العوامل المحددة للبطالة كانت سعر النفط، والنمو السكاني، كما توصلت الدراسة أيضا أن الاختلالات قصيرة الأجل في معدل البطالة يمكن تصحيحها في المدى الطويل عند حدوث تغيرات في المتغيرات التفسيرية خلال فترة 0.69 سنة.

6. **دراسة (بن عبو حسيبة، بلعربي عبد القادر 2020)**[7] : عملت هذه الدراسة على الوقوف على أكثر المحددات تأثيرا على تفاقم معضلة البطالة في الجزائر، خلصت الدراسة إلى نوعين من المحددات ما هو على المدى الطويل والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، وعلى المدى القصير متمثل في الإنفاق الحكومي وأسعار البترول.

I.1-الإطار النظري للعلاقة بين البطالة والمتغيرات قيد الدراسة:

كانت قضية البطالة ولا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الانسانية التي تهدد استقرار المجتمعات، الشيء الذي جعلها مجالا لصراع فكري كبير بين علماء الاقتصاد الذين تباحثوا في أسبابها وسبل علاجها. وبذلك تعددت التفاسير والحلول مع تعدد أراء الباحثين والمدارس، حيث كان ينظر إلى أن الاختلال في سوق العمل مؤقت وأن حالة التشغيل الكامل هي الحالة الطبيعية والمستمرة وذلك من خلال أعمال كل من (Say,1803)،(StuartMill,1848)، (Ricardo,1817)، (Adam Smith,1976)[8]، فالنموذج الكلاسيكي ينفي وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، مع هذا وإن وجدت فهي من وجهة نظرهم تمثل حالة استثنائية مؤقتة، إما أن تكون بطالة اختيارية ناتجة عن رفض العاطلين عن العمل بقبول الأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية تتواجد نتيجة تنقل العمال من وظيفة إلى أخرى[9]، أما كينز فيرى عكس ما ذهب إليه الكلاسيكيون حيث يعترف بوجود بطالة إجبارية والتي في نظره ناتجة عن قصور في الطلب الكلي الفعال، كما أن التحليل الكينزي أعطى أهمية كبيرة للنقود فمن الفرضيات التي بنى عليها نظريته عدم حيادية النقود، فالسبيل لمعالجة البطالة تستدعي استخدام السلطة لمختلف سياساتها الاقتصادية المالية والنقدية نحو التوسع في الانفاق الحكومي أو العرض النقدي ما يشكل دفعا لتحفيز الطلب الكلي الفعال[10].

كما يرى رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرة البطالة وإنشاء مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام[11].

كما توصل العالم الاقتصادي الأمريكي سنة 1962 إلى أن البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية تميل لانخفاض بنسبة 1%لكل زيادة في الناتج الوطني الخام تعادل 3%[12]، وعرفت هذه العلاقة بقانون أوكن، الذي اقترح علاقة خطية بسيطة بين فجوة معدل البطالة عن مستواها الطبيعي، وفجوة الانتاج بالنسبة لمستواه المحتمل، فبحسبه معدل البطالة ما هو إلا انعكاس لتغير الناتج المحلي الإجمالي (y) إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (y_p). وأعاد Gordan تفسيرها رياضيا سنة 1984 و Canova سنة 1998، فانطلاقا من هذه العلاقة بين معدل البطالة ونسبة الناتج يمكن اشتقاق علاقة عامة تحدد معدل البطالة في أي سنة عند معرفة الناتج الحقيقي والناتج الممكن ومتوسط معدل البطالة[13].

I.2 -تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر :

الشكل رقم (1): تطور معدلات البطالة في الجزائر(1980-2018)

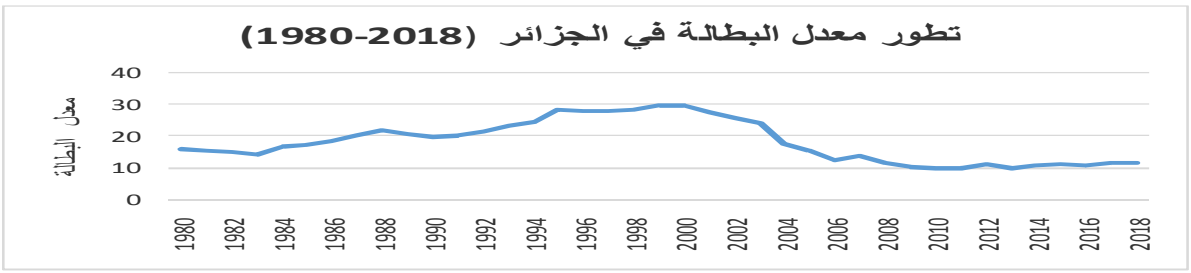

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني لإحصاء

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين:

-**المرحلة الأولى (1980-1999)**: خلال هذه المرحلة عمدت الدولة الجزائرية إلى تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات البطالة، يمكن ان نميز فترتين رئيسيتين خلال هذه المرحلة، **الفترة الأولى من 1980 حتى 1983** والتي تميزت بانخفاض تدريجي في معدلات البطالة والذي يعود بالأساس الى الثورة الصناعية والزراعية المعتمدة والسياسة الاستثمارية المطبقة حيث بلغ حجم الاستثمارات 561.5 مليار دج تضمنها المخطط الخماسي الأول، أين تم استحداث 824700 منصب شغل، حيث كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية في انشاء هذه المناصب كما هو موضح في الشكل[14]:

الشكل رقم (2) متوسط عدد الموظفين في كل قطاع (1980-1984)

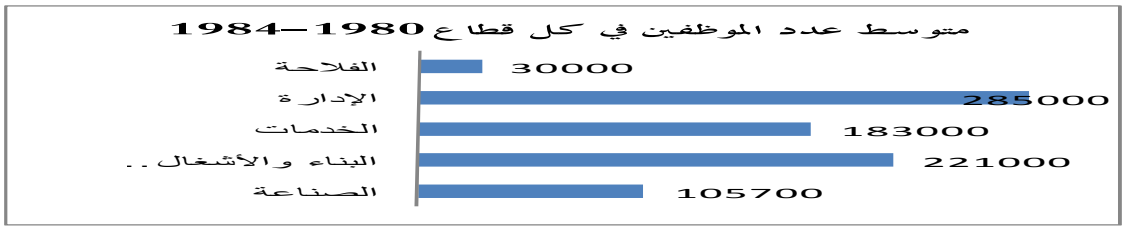

Source: Abdelhamid BRAHIMI,"L'économie Algérienne Défis et Enjeux",Edition Dahlab, Alger,1991,p 322.

والفترة الثانية (1984-1999) التي عرفت فيها معدلات البطالة ارتفاع كبير جراء أزمة النفط سنة1986 اين ارتفعت لتبلغ حدود28.11% سنة 1995، كما تراجع عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها إلى 74000 سنة 1986 والى مستوى 64000اسنة 1987، ثم61000 منصب سنة1988 ليبلغ 59000 منصب سنة 1989، وهذا راجع الى جملة من العوامل على رأسها:

- الأزمة الاقتصادية الحادة نتيجة انهيار أسعار المحروقات وما تبعها من اللجوء الى الاستدانة الخارجية.
- برنامج التعديل الهيكلي الذي طبقته الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي أدى الى فقدان أكثر من 360الف منصب شغل، و73 ألف بطال حامل لشهادة وارتفاع مدة البحث حيث وصلت الى 30شهر سنة 1998[15].
- اختلالات كبيرة في سوق العمل حيث تقلصت فرص العمل المتاحة على مستواه في نفس الوقت الذي عرف فيه تزايد كبير لعدد طالبي العمل وارتفاع نسبة مساهمة المرأة في ميدان العمل.

– **المرحلة الثانية (2000-2018)**: عرفت هذه الفترة انخفاضا محسوسا في معدلات البطالة، خصوصا مع حلول سنة2002 حيث تم سن قانون 11/90 الخاص بعلاقات العمل والتشريعات المتعلقة بالاتفاقيات الجماعية والفردية وممارسة الحق النقابي[16]، كما ان هذه المرحلة عرفت تدخل الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، وارتفعت إيرادات الدولة بارتفاع أسعار النفط، الشيء الذي مكن الحكومة من تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي2000-2005، والبرنامج التكميلي الخماسي 2005-2009 وتم تدعيمه بالعديد من البرامج الأخرى مثل برامج دعم الشباب، فكانت بذلك الفترة 2009-2013 –والتي تمثل حصيلة اقل من 4 سنوات- اكثر فترة عرفت ارتفاع في حصيلة التشغيل وهذا راجع الى انتعاش الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الوطني وما يصاحبه من زيادة في ميزانية الدولة وتمويل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة[17] ، بالإضافة الى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، غير انه مع بداية سنة 2014 عاودت معدلات البطالة الارتفاع من جديد بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع قيمة العملة، مما أدى الى تجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف في القطاع العام[18]، حيث تراجع الإنفاق العمومي على الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل، كنتيجة لتراجع إيرادات الدولة جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بحيث انتقل متوسط سعر البرميل النفط الجزائري من 112 دولار سنة2011إلى 54 دولار سنة 2017 ، مما سبب تراجعا في النشاط الاقتصادي بمعدل0,68% خلال هذه الفترة، فانعكس كل هذا سلبا على الوضع الاجتماعي للبلاد ما يفسر عودة الارتفاع في معدل البطالة.

II – الطريقة والأدوات :

بناء النموذج الاقتصادي: تعد هذه الخطوة من أصعب واهم المراحل، حيث من خلالها يتم تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة، ولصياغة نموذجنا اعتمدنا في ذلك على النظرية الاقتصادية إلى جانب الدراسات السابقة التي تصب في هذا الموضوع، فارتأينا ان ندرج في نموذجنا المتغيرات التالية، المتغير التابع متمثل في **معدل البطالة** ويمثل نسبة السكان العاطلين عن العمل الى الفئة النشطة، الوحدة هي النسبة المئوية وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة ب LUN، وخمس متغيرات مستقلة هي **أسعار النفط (الوحدة هي دولار لكل برميل)** : وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة ب LPRP، **العرض النقدي M2**: يتكون من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)، إضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة.LM2، **الناتج الداخلي الخام (الوحدة مليار دج)**: الناتج الداخلي الخام يقصد به قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، ويكون هذا الإنتاج داخل الحدود الجغرافية لهذا البلد، وبعد إدخال اللوغاريتم يرمز لهذه المتغيرة ب LPIB، **الانفاق الحكومي (الوحدة مليار دج)**: يتمثل في المبالغ المالية التي تصرفها الحكومة اشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني، النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموية، لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريع والتراتيب السارية[19]، بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة بـldep، **القوى العاملة (الوحدة ناشط)**: هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، وفي حالة بحث عن وظيفة خلال فترة التحقيق. بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة بـLPOP.

يمكن كتابة النموذج الذي يسمح بتقدير العلاقة بين معدل البطالة ومجموعة من المتغيرات المفسرة، والمدرجة في النموذج استنادا للنظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة من الشكل التالي:

$$LUN = f\,(LPRP, LPIB, LPOP, LDEP, LM2)$$

جاءت معطيات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالجزائر (1980-2018)، اخذت من مصادر متنوعة: معدل البطالة، الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء، العرض النقدي من البنك الدولي، القوى العاملة من البنك الدولي للمعلومات، العرض النقدي من بنك الجزائر، أسعار النفط من موقع Stata.

III – النتائج ومناقشتها:

1– إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فولار الموسع

الفرق الأول			المستوى			سلاسل الدراسة
None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and intercept	
-5.52**	-5.46**	-5.88**	-0.50	-0.53	-1.15	LUN
-7.31**	-7.22**	-7.12**	-0.59	-1.74	-2.09	LM2
-6.03**	-5.96**	-5.94**	0.11	-1.07	-2.25	LPRP
			-3.85*	-6.17**	-6.7**	LPOP
-3.20**	-4.44**	-4.63**	2.49	-1.37	-1.14	LDEP
-2.27*	-3.90**	-4.10**	2.69	-1.32	-0.87	LPIB

**معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية، * معنوية عند مستوى10 % حسب القيم الجدولية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

من خلال نتائج اختبار ديكي فولار الموسع الموضحة في الجدول رقم (1) يتضح لنا أنه لا يمكننا رفض فرضية العدم، أي أن المتغيرات محل الدراسة تحتوي على جذر الوحدة، وكلها غير مستقرة في المستوى، غير أنها تستقر بعد أخذ الفرق الأول لها، إلا سلسلة القوى العاملة فهي مستقرة عند المستوى أي أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) و (1) I، ما يتيح لنا إمكانية استخدام منهج اختبار الحدود لتقصي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في النموذج.

2– نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة: Bounds Test

الجدول رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
2.08	2.39	3.06	الحد الأدنى	5.19
3	3.38	4.15	الحد الأعلى	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (Bounds Tes) ، ما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي أن معدل البطالة وكل من : أسعار البترول، الإنفاق الحكومي، القوى العاملة، العرض النقدي، الناتج الداخلي الخام، هي متغيرات متكاملة معا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%.

بناء على نتائج اختبار ديكي فولار الموسع واختبار التكامل المشترك، سنعتمد في دراستنا على أداة حديثة من أدوات الاقتصاد القياسي، ألا وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من (shnand and sun 1998) ، (Pesaran1997)، (Pesaran et al2001)[20] حيث يعتبر هذا النموذج كبديل لاختبارات التكامل المشترك المعروفة، فهو لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية جميعا متكاملة من نفس الدرجة، يكفي لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات I(2) . كما أنه يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لكي تكون النتائج أكثر كفاءة بحسب ما توصل له Persarn.

3– تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك:

يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك استنادا على عدة معايير (logl, HQ, SC, AIC, BIC) حيث سنختار أقل قيمة، والشكل التالي يوضح درجة التأخير المثلى: ARDL(4.3.4.4.4.4)

الشكل رقم(3): درجة تباطؤ المثلى لاختبار الحدود(Test Bounds)

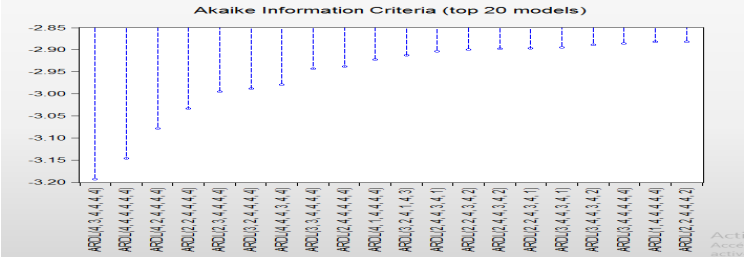

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

4- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقا لاختبار الحدود، يمكننا الأن تقدير العلاقة الديناميكية من خلال تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة بين المتغيرات.

أولا: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج انحدار التكامل:

الجدول رقم (3) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج انحدار التكامل المشترك

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
LPRP	-0.96	0.349	-2.760	0.0328
LPOP	-7.4	2.822	-2.651	0.0879
LPIB	3.99	0.770	5.184	0.0020
LM2	0.85	0.644	1.321	0.2346
LDEP	-2.7	0.748	-3.733	0.0097
c	91.80	35.17	2.609	0.0401

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (3) نستخلص:

- الزيادة في أسعار النفط بدرجة واحدة تؤدي إلى خفض معدلات البطالة بنسبة 0.96% ، جاءت هذه النتيجة متفقة مع التوقعات باعتبار ان الاقتصاد الجزائري يعاني من العلة الهولندية.
- الزيادة في الناتج الداخلي الخام بدرجة واحدة تؤدي إلى رفع معدلات البطالة بنسبة3.99%، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية، لكن يمكن تفسيره أن ارتفاع الانتاج الداخلي الخام يعود بالأساس إلى ارتفاع القطاعات كثيفة راس المال على غرار قطاع المحروقات على حساب القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة كقطاع الفلاحة ،خاصة أنه لا تستغل فترات ازدهار أسعار النفط والاحتياطات المتولدة منه في صنع قاعدة إنتاجية قوية للسلع والخدمات، وبالتالي تبقى سمة التكوين الهش للناتج المحلي الإجمالي سمة ملاصقة لهذه الاقتصاديات، ما يحول دون تحويل أثر النمو الاقتصادي على البطالة.
- الزيادة في الإنفاق الحكومي بدرجة واحدة تؤدي إلى خفض معدلات البطالة بنسبة2.7 %، جاءت هذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب على العمالة ومنه انخفاض معدل البطالة في المدى الطويل.
- معامل متغيرة القوى العاملة غير معنوي في الأجل الطويل ربما يعود هذا ان أعداد القوى العاملة في سوق العمل الجزائري لا تؤثر تأثير كبير بقدر ما يؤثر عدم التجانس بين الخصائص التي تتمتع بها هذه القوى واحتياجات السوق.
- متغيرة العرض النقدي جاءت غير معنوية في الأجل الطويل تتوافق هذه النتيجة مع نظرية حيادية النقود في الأجل الطويل، كما أنها تعكس لنا ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة والدور السلبي للنقود في الاقتصاد، السياسة النقدية في الجزائر لم تولي أهمية كبيرة لمسألة التشغيل في سوق العمل، حيث تضاربت أهداف السياسة النقدية كهدف النمو والتشغيل مع هدف استقرار الأسعار هذا من جهة، من جهة أخرى حجم الكتلة النقدية في الجزائر يرتبط بأسعار النفط، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق النفطية العالمية، السياسة النقدية في الجزائر نجحت فقط في الحفاظ على الاستقرار النسبي لأسعار ومراقبة وتيرة التضخم على حساب الاهداف الأخرى، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة، ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير النفطية أمر ضروري.

ثانيا: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج انحدار التكامل

- بالنسبة لمعلمات الأجل القصير لكل من أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام، القوى العاملة، العرض النقدي، الإنفاق العمومي جاءت إشارتها مطابقة لمعلمات الأجل الطويل.
- معامل متغيرة العرض النقدي جاء معنوي فالزيادة في العرض النقدي تؤدي الى الزيادة في معدل البطالة في الفترة الأولى، لكن تبقى قيمتها ضعيفة، حيث أن زيادة المعروض النقدي بقيمة واحدة تؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة0.04 %.
- حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما أن قيمته مرتفعة، مما يشير إلى سرعة التعديل الكبيرة، ما يعني أنه عند انحراف Lun في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما نسبته 60% من هذا الانحراف في سنة وثمانية أشهر أي أن الاختلال في التوازن يصحح في عام وثمانية أشهر من فترة إلى أخرى حسب نتائج الجدول رقم (4) .

5-الاختبارات التشخيصية:

الجدول رقم (5) نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.77	0.4177
	Chi-square	4.72	0.0298
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque –Bera	0.69	0.707
عدم ثبات التباين ARCH	T-statistic	0.177	0.67
	Chi-square	0.187	0.66
استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	0.84	0.437
	F-statistic	0.71	0.437

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطياتEviews

من خلال الجدول رقم (4) بناء على الاختبارات التشخيصية لنموذج المقدر يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل، النموذج يخلو تماما من المشاكل القياسية، قيمة LM(BG) تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما أن القيمة الإحصائية ل ARCH تدل على خلو النموذج من مشكل عدم تجانس الأخطاء ، وبالنسبة لقيمة إحصائية Jarque –Bera فهي تشير إلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وتشير إحصائية (Ramsey-Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

6- اختبار استقرار النموذج: للتأكد من خلو النموذج المقدر من فواصل زمنية، ومن عدم وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات نعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودةـــ، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، كما هو ممثل في الشكل رقم (4) و (5) على الترتيب.

تظهر نتائج الاختبارين عدم وجود أي اختلال في النموذج، حيث يعبر الخط الممثل للمجموع التراكمي للبواقي داخل المجال المحدد ضمن مستوى معنوية5%، سواء تعلق الامر باختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، ما يؤكد على انسجام معلمات الأجلين الطويل والقصير مع بعضهما البعض، وخلو النموذج من أي فواصل زمنية.

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على مشكلة البطالة في الجزائر وعلاقتها بكل من أسعار النفط، الانفاق الحكومي، القوى العاملة، الناتج الداخلي الخام والعرض النقدي.أظهرت نتائج شعاع الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في الاجل الطويل العلاقة العكسية التي تربط كل من معدل البطالة بأسعار البترول، والإنفاق الحكومي، والعلاقة الطردية بين معدل البطالة وكل من الناتج الداخلي الخام.

ويعود السبب الرئيسي للبطالة في الجزائر إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشدة على قطاع النفط. فالبطالة في الاقتصاد الجزائري هي بطالة هيكلية حيث أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يعتبر هشا، كما تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في النمو ضعيفة هذا من جهة، من جهة أخرى حتى وان كان الانفاق الحكومي يساهم في خفض معدلات البطالة لكن لا يخفى على أحد انه هو الأخر مصدره العوائد النفطية وأغلب الوظائف التي يتم استحداثها وظائف مؤقتة وغير منتجة، ناهيك عن مشكلة عدم المواءمة بين تكوين القوى العاملة واحتياجات سوق العمل

فالتقليل من إشكالية البطالة في الاقتصاد الجزائري يستوجب القيام بجملة من التدابير من بينها:

-إقامة مشروعات إنتاجية تساهم في خلق وظائف حقيقية دائمة خصوصا في القطاعات كثيفة العمالة.

- تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وتحقيق نمو خارج قطاع المحروقات حقيقي ومستمر.

-محاولة خلق جسر تواصل بين الجامعة وسوق العمل، والعمل على تحسين نوعية التكوينات الجامعية.

-الاعتماد على السياسة النقدية لتقليل من حدة البطالة من خلال العمل على تحقيق الاستقرار الداخلي.

-محاربة كل اشكال الفساد والبيروقراطية من خلال سن القوانين وتطبيقها بصرامة.

-العمل على خلق آليات وايجاد تدابير جديدة لإدماج الشباب في سوق العمل محل الأليات التي توفر مناصب مؤقتة.

-ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إجراءات منح القروض الاستثمارية للشباب.

-إيجاد نظام مالي حكومي محكم التنظيم لسياسة الإنفاق العام يخضع للإشراف والمراجعة والفعالية وانضباط هذه السياسة عند مستوى معين من النفقات الجارية حتى تستطيع موازنة الحكومة تمويل المشاريع التنموية.

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة الكلي فقط، فدراستنا تفتح الباب لدراسة أسباب البطالة لفئات معينة من المجتمع كفئة الشباب وفئة النساء كما يمكن اختبار متغيرات أخرى لم ندرجها في نموذجنا كمتغيرة الفساد، معدل التضخم، حجم الصادرات.الخ

- ملاحق :

الجدول رقم(4) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج انحدار التكامل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: LUN
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 4, 4, 4)
Date: 11/15/20 Time: 15:27
Sample: 1 40
Included observations: 35

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUN(-1))	-0.537895	0.111831	-4.809902	0.00030
D(LUN(-2))	-0.004987	0.147002	-0.033924	0.97340
D(LUN(-3))	-0.372764	0.123236	-3.024794	0.00743
D(LPRP)	-0.163180	0.037978	-4.296714	0.00651
D(LPRP(-1))	0.036760	0.048967	0.750975	0.48772
D(LPRP(-2))	-0.122641	0.047280	-2.593914	0.04410
D(LPOP)	-0.715417	0.322844	-2.215267	0.05685
D(LPOP(-1))	4.042023	0.546804	7.392109	0.00007
D(LPOP(-2))	3.449007	0.379130	6.455549	0.00007
D(LPOP(-3))	1.697957	0.357158	4.755056	0.00038
D(LPIB)	0.555543	0.122443	4.516494	0.00563
D(LPIB(-1))	-0.601703	0.229356	-2.623443	0.03994
D(LPIB(-2))	0.110140	0.207188	0.531588	0.61450
D(LPIB(-3))	-0.927937	0.207336	-4.475907	0.00429
D(LM2)	0.042682	0.007300	5.847235	0.00011
D(LM2(-1))	0.140343	0.130946	1.071766	0.32550
D(LM2(-2))	-0.156435	0.180797	-0.865254	0.42011
D(LM2(-3))	-1.004584	0.180741	-5.558133	0.00114
D(LDEP)	-0.425769	0.131003	-3.250074	0.01175
D(LDEP(-1))	0.251741	0.109013	2.309521	0.03513
D(LDEP(-2))	0.558591	0.105900	5.274719	0.00119
D(LDEP(-3))	0.577728	0.130304	4.433682	0.00444
CointEq(-1)	-0.602746	0.070702	-8.525108	0.00001

Cointeq = LUN - (0.9653*LPRP -7.4857*LPOP + 3.9948*LPIB + 0.8519 *LM2 -2.7958*LDEP + 91.8087)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

الشكل رقم (4) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

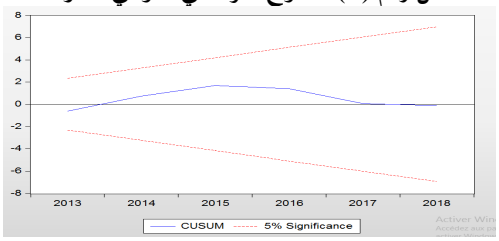

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

الشكل رقم (5) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

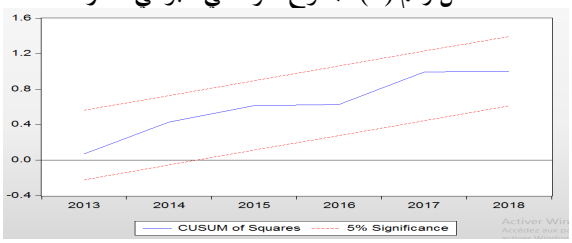

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات Eviews

- الإحالات والمراجع :

[1] Jonathan Ojarikre Oniore (2016) , **Macroeconomic Determinants of unemployment in Nigeria**, International Journal of Economics Commerce and Management, 10(3),2015, p216.

[2] الطاهر جليط (2016)، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ا3 (2)، الجزائر، ص 199-218.

[3] O'Nwachukw, chinedu Increase (2016), **Determinants of The Rate Unemployment in Nigeria**, International Journal Of information Research and Review, 4(1). pp3593-3595.

[4] بوشتة يحي، عدوكة، بوقل زهرة (2016)، **محددات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 3(2).الجزائر، ص67.

[5] بوالكور نور الدين (2018)، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)**، حوليات جامعة الجزائر1، 32(1)، الجزائر، ص431-471 .

[6] وهيبة قحام، سمير شرقرق، فاتح صيد (2020)، **تحليل محددات البطالة في الجزائر2000-2018 بإستخدام نموذج للانحدار الذاتي لإبطاء الزمني الموزع**، 20(1)، الجزائر، ص 341-360.

[7] بن عبو حسيبة، بلعربي عبد القادر (2020)، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019**، دفتر MECAS، 16(2)، الجزائر، ص 350-361.

[8] مداح عبد الهادي (2020)، **جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، 5(2)، الجزائر، ص97.

[9] رمضاني وفاء، عقبة ريمي (2019)، **أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية (1990-2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (2)، الجزائر، ص 683.

[10] وفاء رمضاني، عقبة ريمي، مرجع سبق ذكره، ص 639.

[11] يحي يحي، عدوكة، بوقل زهرة، مرجع سبق ذكره، ص65.

[12] Christpher.j, Neely.m (2010), **Okun'sLow :output and unemployment**, Economic, SYNOPES, n°4, pp66.

[13] دحماني محمد ادريوش، سمير سحنون (2012)، **العلاقة بين نمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون اوكن بالنسبة لحالة الجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية 4(2)، الجزائر، ص 103.

[14] Abdelhamid Brahimi (1991), **L'économie Algérienne Défis et Enjeux** , Edition Dahlab, Alger, p 322.

[15] سعدية قصاب(2016) ، **سياسات التشغيل في الجزائر 1990 –2014: تشخيص وتقييم**، مجلة معارف، 11(20) ، الجزائر، ص38.

[16] شريف إسماعيل، اوزريق الياس (2015)، **متطلبات قراءة تحليلية تقويمية لآليات تحفيز وترقية الاستثمار والشغل في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 19(2)، الجزائر، ص101.

[17] مهديد عمرة (2017)، **تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 9(2)، ص 1167.

[18] فوزي شوق (2017)، **قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 1(3)، الجزائر، ص 46

[19] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد (2014)، **تطور النفقات العامة غي الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014**، مجلة المالية والأسواق، 2(1)، ص6، 7.

[20] Pesaran.H.M , yongcheol.s, Richard.J.S,(2001), **Bounds testing approaches the analysis of level relationships**, Journal of Applied Econometrics,16(3) pp289-326.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بن تركي أمينة، حشمان مولود (2021). **تأثير بعض المتغيرات المختارة على معدل البطالة في الجزائر**. مجلة المؤسسة، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص 165-173.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).